



بمناسبة يوم البيئة .. مصانع الإسمنت السورية ذات تكنولوجيا متقدمة أهال يسألون: هل يمكن مقاضاة شركتي طرطوس وفرعون من المرضى؟

طرطوس - محمد حسين

أكد المهندس الاستشاري حسين باشا أن دول أوروبا تقوم بترحيل مصانع الإسمنت من بلدانها إلى دول الجنوب ومنها سورية، نظراً لخطورتها على البيئة واستهلاكها الكثيف للطاقة والموارد الطبيعية. جاء ذلك خلال مشاركته في الندوة البيئية التي أقامتها مديرية البيئة بطرطوس ظهر أمس بمناسبة يوم البيئة العالمي الذي يحتفل فيه هذا العام تحت شعار (تلوث الهواء والأثر البيئي لصناعة الإسمنت). وقال باشا: إن مصانع الإسمنت في سورية قديمة وذات تكنولوجيا متقدمة ولا تتجاوب في أغلب الأحيان مع المتطلبات الحديثة في ظل غياب أي إدارة بيئية تعمل بموجبها هذه المصانع.

وبين في محاضرته أن كل طن من الإسمنت يستلزم ١ طن و ٦٠٠ كغ من المواد الأولية والسؤال الأهم ليس أين تذهب هذه الـ ٧٠٠ كغ المفقودة باعتبارها الملوثة الناتجة، بل كيف نتعامل معها؟ فكل طن كليتر ينتج عنه طن من غاز الفحم أي إن مصانع الإسمنت مسؤولة عن ٥٪ من انبعاثات غاز الفحم.

وحول استخدام الطاقة البديلة في معامل الإسمنت لتخفيف التلوث أشار المحاضر لوجود مركز لمعالجة النفايات الصلبة في طرطوس الذي ينتج عنه السماد العضوي والمواد القابلة للتدوير، مؤكداً ضرورة استخدام المرفوضات في المركز كوقود في معامل الإسمنت بالإضافة إلى أن الطاقة الشمسية يمكن أن تشكل بديلاً محتملاً للطاقة الأحفورية.

وتركزت نقاشات الحضور حول الانبعاث الدائم للغبار والدخان من مصنع إسمنت طرطوس رغم الأحاديث المتكررة عن قيام شركة فرعون بتركيب ٤٣ فلترًا للتخلص منها.. وحول إمكانية مقاضاة شركتي إسمنت طرطوس وفرعون من قبل أهالي المصابين بمرض السرطان باعتبار التلوث سبباً من الأسباب المحتملة لذلك، مع الإشارة إلى أن إحدى المداخلات تحدثت عن قيام مركز البحوث الزراعية بدراسة حول الأثر المتبقي للانبعاثات في البيئة المحيطة بالمعمل وصولاً إلى الشيخ بدر والتي أكدت أنها تتجاوز النورمات العالمية في هذا المجال وهذا يفسر تزايد حالات الإصابة بالسرطان في هذه المنطقة متجاوزة النورم العالمي أيضاً.

كل يوم تتناول دمشق ٣ ملايين رغيف من مخازن الحكومة بـ ٢١ مليون ليرة

اسمندر لـ«الوطن»: الازدحام على بعض الأفران لأن خبرها «جيد»

الجباوي: جودة الخبز في «اليرموك» مطابقة لجودته في «التضامن» < زينو: الخبز الصغير لاقى إقبالاً واستحساناً من المواطنين

صخرية ومنطقة مخالفت. وأشار إلى وجود ٣ أكشاك في منطقة المزة، اثنين منها في المزة ٨٦، موضحاً أن الأكشاك ليست كافية لحل المشكلة لكونه لا يمكن إرسال ٥٠٠ ليرة لكل كغ، مؤكداً عدم وجود معتمدين بشكل نهائي هذا العام.

وبخصوص الازدحام على فرن الشيخ سعد في منطقة المزة، بين اسمندر أن الموضوع يعالج بشكل دائم بكل الوسائل القانونية، لافتاً إلى أن محافظ دمشق وجه بإرسال دورية يومية إلى المنطقة لتتابع الموضوع.

بدوره أكد مدير مخبز الزاهرة الاحباطي محمد خير الجباوي لـ«الوطن» وضع اللزمات الأخيرة على خط الإنتاج الجديد في فرن اليرموك، مبيناً أن إنتاج الفرن مع افتتاح الخط الجديد سيكون كافياً بشكل تقريبي لاحتياج المنطقة من الخبز، مؤكداً أن افتتاح الخط الثالث من الإنتاج سيحقق اكتفاءً كاملاً للمنطقة، منوهاً بأن جودة الخبز المنتج مطابقة لجودة الخبز في فرن الزاهرة الآلي، لكون العمال أنفسهم يعملون في كلا المخبزين.

بدوره بين مدير مخبز برزة الآلي دريد زينو لـ«الوطن» أن تجربة الرغيف الصغير التي أطلقها المخبز لاقت استحساناً وإقبالاً لدى المواطنين.

وبين زينو أن قطر الرغيف الصغير لم ينقص إلا ١٥ سم عن قطر الرغيف الكبير، وبالمقابل زاد العدد إلى ١٤ رغيفاً أي ضعف عدد أرغفة الثاني، لافتاً إلى تزويد صالات السورية للتجارة بكميات منتجة من الرغيف الصغير لاقت إقبالاً واستحساناً.

وأشار زينو إلى تأمين المخبز لاحتياج أهالي المنطقة من الخبز، منوهاً بعدم وجود ازدحام على المخبز.

مخبز اليرموك إلى نظام الإشراف بمخصصات ١٤ طناً يومياً

لأبناء مدينة دمشق بل تخدم البعض من سكان دوما وهرستا والتل الذين يحصلون على خبزهم من هذه الأفران.

ولفت اسمندر إلى وجود ٦ أفران بـ ٦ خطوط إنتاج في منطقة المزة، مبيناً أن مخصصات الأفران تصل إلى ٥٢ طناً، على حين إن فرن المزة الآلي ينتج بحدود ٢٢ طناً، كاشفاً عن وجود مطالبات من أهالي منطقة المزة ٨٦ بإحداث مخبز جديد، مشيراً إلى صعوبة ذلك نظراً لعدم وجود مكان لإحداثه أو حتى مكان لتركز فرن منتقل؛ لكونها منطقة



ثالث من الإنتاج بمخصصات من الدقيق لا تقل عن ١٠ أطنان يومياً.

وبين أن خطوط الإنتاج في مخبز اليرموك هي خطان، خط لإنتاج الرغيف الكبير وآخر لإنتاج الرغيف الصغير، موضحاً أن الأخير ما زال العمل جارياً عليه لكونه يحتاج إلى معايرة وآليات وتقنيات خاصة.

وفي السياق، كشف مدير فرع الشركة أن استهلاك مدينة دمشق اليومية من الدقيق يصل إلى ٤٠٠ طن، أي إنتاج ٤٢٥ ألف رطله يومية بوزن ٥٠٠ ألف كيلو بما يعادل ٣

رأى على ما نشر على مواقع التواصل الاجتماعي حول الإزدحام الكبير ووقت الانتظار الطويل للحصول على الخبز من فرن الزاهرة الآلي، بين مدير فرع دمشق في الشركة العامة للمخابز نائل اسمندر أن الازدحام يعود لجودة الخبز المنتج في الفرن ما أدى إلى توافد أهالي مناطق عديدة للحصول على الخبز.

وأوضح اسمندر في حديثه لـ«الوطن» أن المنطقة كانت تعاني نقصاً خلال الفترة الماضية، منوهاً بأن المخبز يخدم إضافة إلى التضامن ودف الشوك مناطق أخرى هي الزاهرة القديمة والجديدة والميدان وبيلا وبيت سمح، والازدحام والطوابير أمام المخبز أغلبها من الفاطنين في تلك المناطق، مشيراً إلى أنه وخلال الفترة التي كانت تشهد ازديحاً جرى إرسال ما يقرب من ١٠٠٠ رطله يومية، إلا أنها لم تكن تشهد إقبالاً على الشراء؛ لكون المواطن معتاداً على الحصول على خبزه بشكل مباشر من الفرن.

وكشف اسمندر عن تحويل فرن اليرموك الآلي المجاور لفرن الزاهرة والذي كان إنتاجه يخدم جهات عامة إلى نظام الإشراف بعد إدخال بعض التعديلات على آلات المخبز. وأوضح اسمندر أن مخصصات فرن الزاهرة من الدقيق تصل إلى ١٣ طناً يومياً، على حين مخصصات الفرن الجديد تصل إلى ١٤ طناً، ما يعني أن مخصصات المنطقة تبلغ ٢٧ طناً يومياً ومن المفترض أن تكون كافية، منوهاً بأنه وفي حال لم تكن المخصصات كافية سيجري العمل على إرسال سيارات تحمل خبزاً بشكل يومي إلى حين تفعيل الخط

راما محمد

انتهاء مهلة الإخلاء للمخالفين على أرض مشروع الديماس السكني

العلان لـ«الوطن»: المخالفات بؤرة فساد وبعض المواطنين ينصبون ويحتالون ويبيعونها بوكالات مزورة

ولفت العلان إلى وجود مخطط مصدق ومعتمد يحتوي على المسكن والمرافق والخدمات كاملة من طرقات إلى أسواق تجارية إلى مدارس ومنشآت صحية، إضافة إلى الربط الطرقي مع الطرق الرئيسية وهي الطريق الرئيسي للصورة وطريق دمشق- بيروت.

من جانب آخر أعلنت مديرية التنظيم والتخطيط العمراني في المؤسسة العامة للإسكان سوزان لطفي عن إصدار أول محضر لجدول توزيع المقاسم في أراضي سهل الديماس لأصحاب الأراضي المستلمة وفقاً للقانون ٢٠ للاستلام يكون بشرط توافر مقاسم واضحة عن حاجة الجهة المستلمة ووجود مخطط مصدق، إضافة للإعلان لأصحاب هذه الأراضي بتقديم طلبات للحصول على مقاسم بديلة من أراضيهم.

وذكرت لطفي أن المقاسم الناتجة عن التنظيم في سهل الديماس تم توزيعها على عدة فئات في إطار قانون الاستلام، مشيرة إلى أن الفئة الأولى خصصت للمقاسم التي تلبى حاجة الجهة المستلمة، أما الفئة الثانية لأصحاب الأراضي المستلمة، والفئة الثالثة فقد تم توزيعها على المشيدات العامة من مدارس ومستوصفات ومرشاق وحدائق لتسليمها للجهات العامة، أما الفئة الرابعة فكانت للمقاسم التجارية والاستثمارية التي يتم بيعها للمزاد العلني.



تساوي ٦٠ متراً مربعاً فأكثر تستحق ٢٤٠٠ سهم في المساكن البديلة فتكون الدفعة النقدية الأولى ٣٠٠ ألف ليرة ويقسط شهري ٨٠٠٠ ليرة، على حين المساحة التي تكون من ٤٠ إلى ٥٩ متراً مربعاً تستحق ١٢٠٠ سهم وتكون الدفعة النقدية الأولى ١٥٠ ألفاً ويقسط شهري ٤٠٠٠ ليرة، على حين تعادل المساحة من ٣٠ إلى ٣٩ متراً مربعاً سهم وتكون الدفعة النقدية الأولى ١٠٠ ألف ليرة سورية والقسط ٣٠٠٠ ليرة شهرياً، مضافاً: أما إذا كانت المساحة من ٢٠ إلى ٢٩ متراً مربعاً فهي تعادل ٦٠٠ سهم وتكون الدفعة الأولى ٧٥ ألف ليرة ويقسط شهري ٢٠٠٠ ليرة، على حين

خطف سيارة محملة بمنتج زراعية في السويداء

لم تعد عمليات الخطف في الأوتة الأخيرة في السويداء مستهجنة إلا أن المستهجن في القضية أن يتم خطف سيارة مع سائقها كانت تقوم على توصيل الشتول الزراعية وفق منحة مقدمة من منظمة الغذاء العالمي بالتعاون مع اتحاد الغرف الزراعية للأسر الأشد فقراً في المحافظة، حيث أشار معاون مدير الزراعة في السويداء علاء شهب إلى عدد المستفيدين من هذه المنحة بلغ ألف مستفيد، حيث تضمنت المنحة توزيع شبكات الري بالتنقيط على المستفيدين في فترة سابقة إضافة إلى سلل غذائية لمدة ثمانية أشهر على أن تصل الشتول لاحقاً إلى المستفيدين منها حيث احتوت السيارة على ما يزيد ٧٠٠ شتلة من البندورة والباذنجان والفليفلة وبواقع ٧٠٠ شتلة لكل مستفيد في مناطق السويداء وعلل المستغرب ارتفاع السيارة بعد دخولها المحافظة، علماً أن السيارة يزيد طولها على ١٦ متراً! الأمر الذي حرم المزارعين من تلك الشتول رغم أن المنحة جاءت لتسعين المستوى المعيشي لأهالي وتحقق الاكتفاء الذاتي لهم.

جلتار العلي

أكد مدير إدارة مشروع الديماس السكني محمد العلان انتهاء المهلة الممنوحة لشاغلي المخالفات السكنية على أرض مشروع مدينة الديماس الجديدة للإخلاء، موضحاً أن المهلة مدتها شهر بدأت في الثامن من أيار الماضي، لافتاً إلى أن الإخلاء الآن سيكون بالأساليب القانونية عن طريق لجنة مشكلة من محافظ ريف دمشق، لكون هذه المخالفات تعوق مشروعاً مهماً لـ ١٣٠ ألف شخص، عدا عن كونها تعتبر تعدياً على أملاك الغير، مضيفاً: تم منح مسكن بديلة على الرغم من أن القانون غير مجبر بتعويضهم.

واعتبر العلان في تصريحه لـ«الوطن» أن هذه المخالفات أصبحت بؤرة للفساد والإفساد لأن بعض المواطنين ينصبون ويحتالون ويبيعونها بوكالات مزورة وأحياناً يقومون بتأجيرها من دون معرفة أصحاب الأراضي، مشيراً إلى أن هذا الأمر يبد الجهات المختصة الآن.

وأوضح العلان أن قيمة السكن البديل يكون يسعر الكلفة كما هو الأمر بالنسبة للسكن الشبائي، مبيناً وجود عدة إجراءات للحصول عليه فيجب تقديم طلب بأن صاحب السكن المخالف مستعد لإخلاء المخالفة التي يشغلها من أجل الحصول على وثيقة السكن البديل، ليتم بعد ذلك تدقيق الأسماء مع القوائم الموجودة للتأكد مما إذا كان صاحب الوثيقة من مستحقي السكن البديل أم لا، ثم التأكد من إزالة المخالفة ليصار إلى تزويده بأمر صرف للصرف العقاري من أجل تسديد الدفعة النقدية الأولى التي تتناسب مع مساحة المخالفة.

وبين مدير إدارة المشروع أن السكن البديل يكون متناسباً مساحة السكن المخالف فالمساحة التي

مواد غذائية مجهولة المصدر وأدوية زراعية مهربة في حماة

ضبطت دوريات حماة المستهلك في حماة مؤخراً كمية كبيرة من المواد الغذائية مجهولة المصدر في مدينة حماة وتحديداً في حي جنوب الملعب، وكمية كبيرة من الأدوية الزراعية المهربة وغير خاضعة لأي فحوصات مخبرية لمعرفة فعاليتها في أحد المستودعات المخفية بالمرايب، ١١ كيساً من الدقيق التوميني معدة للمتاجرة بها بطرق غير مشروعة في مخبزين في حماة أيضاً، فتم تنظيم الضبوط التومينية بحق المخالفين بعد تصاريح المواد المضبوطة.

كما ضبطت الدوريات مسلخاً سرياً في حي المزارب في حماة يذبح صاحبه الأبقار من دون أي فحوص أو رقابة صحية من دون التقيد بآدائي شروط النظافة العامة، إضافة إلى ١٠ أكياس دقيق توميني مهربة من مخصصات المواطنين في مشغل للحلويات، ونظمت الضبوط بحق المخالفين وصدورت المواد المضبوطة.

وبين رئيس دائرة حماية المستهلك في حماة نعمان الحاج للوطن أنه تم خلال شهر رمضان المبارك تنظيم ٦٠٠ ضبط بحق المخالفين في أسواق حماة، لـ«الوطن» منها ١٢٠ ضبط عينات، موضحاً أن الضبوط شملت أيضاً ٦٠ مخبزاً مخالفتها بحيازة دقيق توميني معد للتهريب، ولتقص بربرات الخبز ولتلاعب بأوزانها وأسعارها أيضاً.

وشملت كذلك ٨٥ محلاً لحيازة مواد غذائية استهلاكية أساسية مخالفة للمواصفات، ولبيعها بأسعار زائفة، و٦٥ محلاً لبيع اللحوم الحمراء والبيضاء مخالفتها بالأسعار والنظافة العامة وقرم نوعين من اللحوم مسيقة، و٥ ضبط بحق أصحاب وسائقي سرفيس النقل الداخلي لتقاطيرهم أجرة زائدة عن التعرفة الرسمية المحددة بـ ٤ ليرة بحجة عدم توافر الفرطاة.

كما شملت الضبوط ٢٥ مركز توزيع غاز ومحطات محروقات لتعويضها بأجرة زائدة بتبديل أسطوانات الغاز، والتلاعب بمكاييل البنزين، و٥ ضبوط بحق محال عثر فيها على مواد متفحئة الصلاحية.